أكد أنه لا يحب التكتلات ويفضل أن يظل نائباً مستقلاً

محمد الرشيدي لـ «الصباح»: المقاطعون «إخواننا وعيال عمنا» وصناديق الاقتراع هي الحكم

كتب مصطفى كامل

اكد مرشح الدائرة الرابعة النائب السابق محمد البراك الرشيدي على انه لن يقبل بمس جيب المواطن مهما كان الامر لافتا انه سيظل في مساره الذي عهده الجميع في خدمة الشعب والوطن حال وصوله لقبة البرلمان القادم

واوضح الرشيدي عبر لقاءه في قناة الصباح ان البرلمان السابق راي منح الحكومة فرصة ومد لها يد التعاون ولكنه لم يغفل الجانب الرقابي

وعلى صعيد الاتفاقية الامنية كشف الرشيدي انها ستعرض في المجلس المقبل وستحظى بالمزيد من المناقشة ولن تمر في حال ثبت تعارضها مع نصوص الدستور الكويتي هذا وفيما يلي تفاصيل اللقاء

× هل سرك عودة المقاطعين للمشاركة في الانتخابات الحالية؟

– هؤلاء اخوانا وعيال عمنا ونعتز فيهم وبمشاركتهم بالانتخابات فمشاركة جميع اطياف المجتمع الكويتي امر جيد حتى وان كنا تعرضنا نحن للسب عندما شاركنا في الانتخابات السابقة ولا ادري ماذا سوف يقال عن من عادوا للمشاركة من المقاطعين لانهم وصفونا بعدة صفات عندما خضنا انتخابات المجلس المبطل الثاني وكذلك البرلمان السابق المنحل ولكن نحن نرحب بعودة جميع ابناء المجتمع الكويتي وكذلك تماسكه ووحدته وبالتاكيد صناديق الاقتراع ستكون هي الحكم والفيصل بين جميع المرشحين من يصل الي قبة البرلمان ومن لا يصل

× ولكن هل تعتقد بان في مشاركة هؤلاء ازدواجية في المعايير؟

– طبعا هناك ازدواجية بالمعايير فالوحيد الذي لم يشارك ونذكره بالخير ابو حمود مسلم البراك الله يفك عوقه مهما كان عنده سياسة او هدف او مبداء للاسف الكل تخلوا عن مسلم البراك وتركوه في السجن واتجهوا الي المشاركة في الانتخابات والحكم سيكون للشارع في الانتخابات القادمة ولهم الحق في المشاركة

× في حال وصولك لمجلس الامة هل تفكر بالانضمام ضمن تكتل نيابي؟

– ما احب التكتلات وانما ارغب في ان اظل مستقل ولكن اذا وجدت بعض المقترحات والافكار يتقدم بها مجموعة من الاخوان فليس لدي مانع ان انضم معهم متى اقتنعت بها وايضا يمكن ان انضم لاي كتلة تتبني قرارات تخدم بلدي الكويت والمجتمع

× ستقبل بمنصب وزاري اذا ما عرض عليك؟

– اخدم بلدي من اي مكان ولكن افضل ان اكون نائبا عن الامة ولا يتخلف الامر بالنسبة لي ان كنت وزيرا او موظفا او نائبا طالما ان في خدمة الكويت وشعبها المناصب الوزارية يرجع اختياره لصاحب السمو امير البلاد حفظه الله ورعاه ورئيس الحكومة ونتمني بان تعرض الوزارة القادمة علي من هو اكفاء من محمد البراك وافضل منه والذي يطور من عمل وزارته في ظل الظروف التي نعيشها بان لا يتجهون الي جيب المواطن في حلولهم وانما يبحثون عن حلول اخري وينعون مصادر الدخل من خلال تواجدهم علي راس وزاراتهم

× هناك من ينتقد مجلسكم المنحل بانه كان في جيب الحكومة وبالتالي طالت مدته؟

– هؤلاء المنتقدين لماذا لا يعودون الي المجلس المبطل الاول وينتقدونه فهذا المجلس هو من كان يحمي سمو الشيخ جابر المبارك رئيس وذلك من خلال استجوابات الاعضاء التي كانوا يتهاوشون بها ويتسارعون لتقديمها لاجل تحصين سمو رئيس الوزراء وفي مجلس 2013 راينا ان نعطي الحكومة فرصة وسمو الشيخ جابر المبارك ما قصر تعاون معانا تعاون كبير من خلال القوانين التي اقرها المجلس والتي بلغت حوالي 116 قانون واغلبها تهم الشعب الكويتي ونأمل بان تسهم مستقبلا في حل قضايا المجتمع ايضا في المقابل كان جانب الرقابة مفعل وهناك ما يقارب 20 استجواب قدم خلال عمر المجلس المنحل فضلا عن لجان التحقيق البرلمانية التي شكلت وايضا الاحالات الي النيابة العامة في العديد من القضايا والموضوعات وخير دليل قضية الحيازات الزراعية

× هل تؤيد اقرار الاتفاقية الامنية في هذا الوقت الذي نشهد في المنطقة المزيد من التحديات؟

– الاتفاقية الامنية ستعرض في المجلس القادم واعتقد اذا كانت موادها متعارضه مع نصوص الدستور الكويتي فلن تتم الموافقة عليها لكن اذا كانت متوافقة وتخدم وحدتنا الخليجية فسيتم اقرارها ونحن لا ننسى وقفة اخواننا الخليجيين ابان الغزو العراقي الغاشم ولا نقبل بان يخرج احد ويسب اي دولة خليجية مهما كان الامر مثل عبد الحميد دشتي وغيره وعلينا ان ننتبه بالشأن الداخلي اما الشأن الخارجي اعتقد بان الحكام هم المعنيين فيه وكذلك معنيين في اتمام وحدة المنظومة الخليجية ولا نقبل ان يخرج اي شخص من دولة خليجية ويتعرض الي الكويت الحبيبة او لوحدة حكامها ويجب ان يحاسب ووفقا ما عرفته من نصوص الاتفاقية الامنية من خلال تويتر وجوجل انه يحق للمثل اي دولة خليجية ان يحضر جلسات محاسبة مواطنيها المدانين

× ولكن بعض مواد الاتفاقية الامنية ينص علي تسليم المواطنين الي اي دولة خليجية وهذا يتعارض مع الدستور الكويتي

– اذا كان يتعارض فنحن اكيد ضده ولكن لا يكون هذا الشخص المطلوب تسليمه خرج واساء للحكام الخليجيين بمعني من ارتكب جريمة يحاسب عليها وبالنسبة لاي دولة عربية يحق لها ان تقيم قضية علي من اساء اليها وتطلب محاكمته واذا كانت الاتفاقية الامنية تخدم امن بلدنا ولا تمس بالمواطن الرشيد لا ان يكون مثل عبد الحميد دشتي الذي اساء للكويت وحكامها فنحن مع التوجه لحفظ امن بلدنا وسيكون راي في الاتفاقية الامنية عقب مناقشتها هو ما يخدم مصلحة البلد والمجتمع

× علي ذكرك عبد الحميد دشتي فهناك نواب سابقين تعرضوا لدولة ايران فلماذا لم يتخذ ضدهم اجراء؟

– هل اقامت دولة ايران قضايا علي هؤلاء كما هي مرفوعة القضايا علي عبد الحميد دشتي ولم يحاسب احد؟ بالعكس نحن في مجلس الامة رفعنا الحصانة عن جميع النواب في مثل هذه القضايا حتي يتمكن القضاء من الحكم بين المتخاصمين وتاخذ العدالة مجراها مع الجميع

× ما هي اولوياتك في حال وصولك الي قبة البرلمان؟

– اعتقد ان القضايا كثيرة ولكن ابرزها القضية الاسكانية ونفخر في هذا المجلس بانه تم تخصيص عدد من الطلبات الاسكانية فضلا علي تسليم بعض الاشخاص لوحدات حتي وان كان البعض ينتقد التخصيص ويقول انت عطيتني بيت علي الورق وانا ارد عليه بان هناك بنية تحتيه لمختلف المناطق الاسكانية الجديدة وهناك تعاقدات تقوم بها حاليا وزارة الاسكان مع الشركات المحلية والعالمية لانجاز البنية التحتية وكنت جالس مع وزير الاسكان منذ فترة واكدت له بانه ليس من المعقول المواطن الكويتي لا يستطيع شراء بيت وطالبت منه بان يكون لدينا في السوق العقاري مطروح عقارات باسعار متفاوته ولقد ساعدنا بالكثير من التشريعات في حل القضية الاسكانية ونتعاون مع مختلف اللجان والحملات الشعبية في حل القضية الاسكانية وناخذ بمقترحاتهم وافخر بهؤلاء الشباب الكويتي الواعد الذي نفخر فيه

× هل تفضل بان تصل المراة الي البرلمان القادم؟

– يسجل الي صاحب السمو حفظه الله تمثيل النساء داخل البرلمان بعد ان كانت هناك فتوات بعدم مشاركة المراة وغيرها وانا افخر علي مستوي قبيلتي بالنائبة والوزيرة السابقة ذكري الرشيدي والكل يعلم ماذا فعلت في وزارة الشؤون من ناحية المنحة المقدمة للمراة وبجهودها مع فريق عملها استطاعت ان تخفض السن للمراة الي 55 بدلا من 60 عام

× بماذا تفسر حل مجالس الامة المتكرر؟

– حل مجلس الامة يرجع الي الحاكم فهو من صلحيات حضرة صاحب السمو الله يحفظه ربما سموه براي اشياء نحن لا نراها وردا علي من يقولون بان المجلس السابق كان مع الحكومة اقول اننا تعاونا نعم مع الحكومة ولكن ليس علي شي يمس جيب المواطن او مقدراته وكل مجلس له ظروفه ووضعه ويجب ان تكون هناك اولويات توضع بين الحكومة والمجلس هناك استجوابات كانت شخصانية

× بماذا تعد المواطن الكويتي؟

– الحمد والشكر لله الكل يعرف من هو محمد البراك وما قدمته من اقتراحات وقوانين وساهمت في الكثير من حل القضايا والمشاكل واذا كسبت ثقة اهل دائرتي سأظل علي نفس مساري امشي ومن الان اعلنها اذا كان محمد البراك نائبا في المستقبل فلن اقبل بمس جيب المواطن

وحاسبوني اذا في يوم من الايام صوت ضد شي فيه مصلحة المواطنين والوطن.

محمد البراك

■ أخدم بلدي من أي مكان وأفضل كوني نائباً على ان أكون وزيرا

■ الاتفاقية الخليجية ستعرض في المجلس القادم ولا نقبل بأن يسب أحد دول الخليج

■ عبد الحميد دشتي اساء للكويت وحكامها ونحن مع التوجه لحفظ أمن بلدنا

■ طلبت من وزير الاسكان أن يحتوي السوق العقاري على أسعار تلبي كافة الإمكانات

■ حاسبوني إذا صوت في يوم من الايام ضد مصلحة المواطنين والوطن

■ افتخر ببنت قبيلتي النائبة والوزيرة السابقة ذكرى الرشيدي

■ لن أقبل بمس جيب المواطن وسأظل على مساري في مصلحة الشعب والوطن

يتقدمهم النائب عدنان عبدالصمد بثمانية فصول تشريعية

49 نائبا مثلوا الدائرة الانتخابية الأولى منذ مجلس 1981 حتى مجلس 2013

نجح 49 نائبا في تمثيل الدائرة الانتخابية الاولى في مجالس الامة الـ12 الماضية منذ مجلس عام 1981 حتى مجلس 2013 مسجلة فيما كان نوابها اكثر نواب الدوائر الانتخابية تمثيلا في الحكومات المشكلة خلال الفترة المذكورة.

وفي التمثيل النيابي للدائرة الانتخابية الاولى خلال تلك الفترة التي كانت تضم الدوائر (1 و4 و8 و12 و13 في تقسيمة الـ25 دائرة) حصل النائب عدنان سيد عبدالصمد (الحائز عضوية مجلسي فبراير وديسمبر 2012 المبطلين بحكم المحكمة الدستورية وعضوية مجلس 2013) على المرتبة الاولى في تمثيل الدائرة لثمانية فصول تشريعية.

وتلاه النائب عبدالله يوسف الرومي الذي مثل الدائرة لسبعة فصول تشريعية فيما مثل الثنائيان حسن عبدالله جوهر وصالح احمد عاشور (الحائز عضوية مجلسي فبراير وديسمبر 2012 المبطلين بحكم المحكمة الدستورية وعضوية مجلس 2013) الدائرة لستة فصول تشريعية تلاهما كل من حسين علي القلاف (الحائز عضوية مجلسي فبراير وديسمبر 2012 المبطلين بحكم المحكمة الدستورية) وسالم عبدالله الحماد ومخلد راشد العازمي الذين مثلوا الدائرة في خمسة فصول تشريعية.

ويلي هؤلاء كل من ناصر عبدالعزيز صرخوه وعبدالمحسن مدعج المدعج واحمد عبدالمحسن المليفي وصلاح عبدالرضا خورشيد وعبدالواحد العوضي وحسين الحريتي ويوسف الزلزلة (الحائز عضوية مجلس ديسمبر 2012 المبطل ومجلس 2013) الذين مثلوا الدائرة لثلاثة فصول تشريعية.

ومثل الدائرة لفصلين تشريعيين كل من خالد الجميعان ويعقوب محمد حياتي واحمد الربعي وعباس الخضاري وجمال الكندري واحمد حاجي لاري (الحائز عضوية مجلس فبراير المبطل) وفيصل سعود الدويسان (الحائز عضوية مجلسي فبراير وديسمبر 2012 المبطلين وعضوية مجلس 2013).

أما النواب فيصل القضيبي وبدر المضف واحمد الطخيم وعيسى المزيدي ومرضي الأذينة وخالد الوسمي وناصر الروضان وعبدالله النفيسي وراشد الجويسري وعلي البغلي واسماعيل الشطي وحمود الرقبة وجاسم المضف وعبدالمحسن جمال واحمد الشحومي ومعصومة المبارك (الحائزة عضوية مجلس ديسمبر 2012 المبطل) ومحمد حسن الكندري (الحائز عضوية مجلس فبراير 2012 المبطل) وعيسى احمد الكندري ومبارك سالم الحريص وعبدالله محمد الطريجي وكامل العوضي ومحمد مروي الهدية وعبدالحميد دشتي (الحائز عضوية مجلس 2013 بعد ابطال عضوية معصومة المبارك بحكم المحكمة الدستورية) فمثلوا الدائرة لفصل تشريعي واحد.

وشهدت الحياة البرلمانية في الكويت سابقة دستورية في عام 2012 تمثلت في إبطال مجلس فبراير ومجلس ديسمبر بحكم المحكمة الدستورية وعليه تم ابطال عضوية النواب ذوي التمثيل النيابي الاول في مجلس فبراير 2012 وهم أسامة عيسى الشاهين وعادل جاسم الدمخي وعبدالله محمد الطريجي وعبدالحميد عباس دشتي. وفي مجلس ديسمبر 2012 أبطلت عضوية كل من النواب كامل محمود العوضي ونواف سليمان الفزيع وخالد حسين الشطي وعبدالحميد عباس دشتي بحكم المحكمة الدستورية.

وكان نصيب الدائرة الاولى وفقا للتقسيم الحالي للدوائر الاعلى من حيث توزير النواب في الحكومات المشكلة منذ عام 1981 حتى آخر تشكيل حكومي حيث بلغ عددهم 12 وزيرا من أصل 31 وزيرا منتخبا من مختلف الدوائر تم اختيارهم خلال الحكومات المتعاقبة. وفي التشكيل الحكومي لعام 1981 تقلد عيسى محمد المزيدي حقيبة وزارة المواصلات في حين تقلد خالد الجميعان حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في التشكيل الحكومي لعام 1985.

ومع عودة الحياة النيابية عام 1992 تقلد أحمد الربعي حقيبة وزارة التربية ووزارة التعليم العالي في التشكيل الحكومي لعام 1992 فيما تقلد علي أحمد البغلي وزارة النفط وعقب استقالته تولى الوزارة نفسها عبدالمحسن مدعج المدعج.

وتقلد جاسم عبدالله المضف وزارة التجارة والصناعة في التشكيل الحكومي لعام 1996 في حين تقلد حمود عبدالله الرقبة وزارة الكهرباء والماء ووزارة الاشغال العامة في التشكيل الحكومي لعام 1998. وفي التشكيل الحكومي لعام 2001 تولى صلاح عبدالرضا خورشيد وزارة التجارة والصناعة في حين اسندت إلى يوسف سيد الزلزلة حقيبة وزارة التجارة والصناعة في شهر فبراير عام 2006.

وتولى عبدالواحد محمود العوضي منصب وزير الدولة لشؤون الإسكان في التشكيل الحكومي لعام 2007 وجمع العوضي إثر التعديلات الوزارية التي أجريت في شهر يونيو عام 2007 بالإضافة إلى عمله منصب وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة.

وفي التعديل الذي أجري في شهر أكتوبر عام 2007 أصبح عبدالواحد العوضي وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة.

وتقلد حسين الحريتي منصب وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الاسلامية في التشكيل الحكومي لعام 2008 ولعام 2009.

وفي اغسطس 2013 صدر المرسوم الاميري الخاص بالتشكيل الوزاري الذي نص على تعيين عيسى احمد الكندري وزيرا للمواصلات وفي التعديل الوزاري لعام 2014 تقلد حقيبة وزارة المواصلات ووزارة الدولة لشؤون البلدية.

وتجدر الاشارة الى انه لم يتم اختيار اي نائب من نواب الدائرة الأولى من مجلسي فبراير 2012 وديسمبر 2012 المبطلين بحكم المحكمة الدستورية في التشكيلات الحكومية اللاحقة

عدنان عبدالصمد

عبدالله الرومي

أكد أنه لا يشجع الصوت الواحد ولكنه مجبر عليه لخوض السباق الانتخابي

جمعان الحربش: الإصلاح السياسي والاقتصادي يجب أن ينطلق من بوابة مجلس الأمة القادم

اكد عضو مجلس الأمة السابق مرشح الدائرة الثانية الدكتور جمعان الحربش على أن الإصلاح السياسي والاقتصادي يجب أن ينطلق من بوابة مجلس الأمة القادم مؤكدا ان الإصلاح بحاجة لوقت وجهد وليس فقط بالأقوال المزخرفة والمزركشة والعاطفية

مشددا على ضرورة البدء فورا بالإصلاح السياسي ليصلح بعده الوضع الاقتصادي والخدمي والمعيشي فالإصلاح السياسي يتطلب وجود برلمان ذو سلطة ويكون مهمته الرقابة على الجانب الحكوميمضيفا ان المجلس السابق لم يحقق تطلعات الشارع الكويتي وهذا ما دفعه للترشح للانتخابات القادمة على حد تعبيره

وذكر الحربش أن إصلاح النظام الانتخابي هو المدخل والبوابة الرئيسة للإصلاح السياسي مشيرا الى انه لا يشجع الصوت الواحد ولكنه كان مجبرا لخوض الغمار الانتخابي لما فيه مصلحة الكويت مضيفا أن عدد حالات العلاج بالخارج حتى شهر مارس من العام الحالي وصل الى 11 الف حالة قدرت مبالغها حتى الآن بما يقارب مليار و400 مليون وهذا كله يدخل في باب الهدر غير المبرر وأوضح الحربش أن المبررات التي ذكروها لإقرار الصوت الواحد هو القضاء على الطائفية والقبلية وإعطاء فرصة للأقليات مؤكدا أن ما حدث خلال الثلاث سنوات الماضية تثبت عكس ذلك لأن الصوت الواحد عزز الطائفية والقبلية.

جمعان الحربش

مشددا على ضرورة الاستفادة القصوى من قدراتهم وإبداعاتهم

علي الصايغ: الشباب قوة فاعلة وقادرة على النهوض بالكويت

اكد مرشح الدائرة الثانية المهندس علي جواد الصايغ على ضرورة الاستفادة القصوى من قدرات الشباب وإبداعاتهم لأن الشباب قوة فاعلة وهم من سينهضون بالكويت لتصبح في مصاف الدول المتقدمة فليس من المعقول أن نهدر طاقات الشباب الكويتي مشددا على ضرورة التنسيق مع القطاع الخاص لخلق وظائف تناسب الشباب كل بحسب اختصاصه

مشددا على ضرورة القضاء على مشكلة البطالة معتبرا ذلك من ضمن أولوياته وداعيا الحكومة والمجلس القادمين لوضع مصالح الشباب ضمن أولوياتهم مؤكدا ان تشجيع الشباب والخريجين والمهنيين على البدء في مشاريع صغيرة او متوسطة بدعم من الجهات المختصة أمر بالغ الأهمية مركزا على ضرورة تخصيص صندوق خاص لدعم الشباب وفسح المجال لإبداعاتهم

وختم الصايغ مؤكدا انه لابد من تفعيل قانون دعم العمالة الوطنية وتكويت الوظائف في القطاع الحكومي والخاص بنسب متفاوتة وإلزام الشركات في القطاع الخاص بنسبة لا تقل عن 50 في المائة من العمالة الوطنية وتكثيف الدورات التأهيلية والمهنية لكي يتمكن الشباب الكويتي من شغل الوظائف التي يعمل بها خبراء تم استقدامهم من خارج الكويت برواتب تنهك الميزانية العامة.

علي الصايغ